الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-12-08

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

أكدت أن الحرب المعلنة والخفية على الجزائر مآلها الفشل.. مجلة الجيش

الانتخابات المحلية آخر محطة لبناء دولة عصرية

أكدت مجلة "الجيش" في عددها الجديد لشهر ديسمبر الجاري أنه بإجراء انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية يوم 27 نوفمبر الفارط تكون الدولة قد تزودت بتقاليد جمهورية جديرة بدولة عصرية ووضع لبنة أخرى ضمن سلسلة الإصلاحات المؤسساتية الشاملة التي تضمنها البرنامج الرئاسي، و أضافت أن هذه الانتخابات تعد آخر لبنات البناء المؤسساتي للدولة وتحقق تطلعات المواطنين في حياة أفضل، وإيصال الجزائر إلى بر الأمان و الاستجابة للتغييرات المأمولة من طرف المواطنين، وشددت على أن الحرب المعلنة والخفية على الجزائر والتكالب الشرس عليها سيكون مآلها الفشل الذريع.

وتحت عنوان" بلادنا عصية على أعدائها" كتبت افتتاحية مجلة الجيش في عددها لشهر ديسمبر الصادر أمس عن الانتخابات المحلية التي جرت قبل أيام، وقالت إنها تأتي في سياق تعزيز الثقة بين المواطن و مؤسسات الدولة، وهي خطوة لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة التي استهلت بالاستفتاء على تعديل الدستور ثم الانتخابات التشريعية.

وأضافت أن انتخابات نوفمبر المنصرم " تعد آخر لبنات البناء المؤسساتي للدولة وتحقيق تطلعات المواطنين في حياة أفضل وإيصال الجزائر إلى بر الأمان والاستجابة للتغييرات المأمولة من طرف المواطنين" كما أكده رئيس الجمهورية في رسالته بمناسبة الذكرى الـ 67 لاندلاع ثورة أول نوفمبر المظفرة.

واعتبرت الافتتاحية أن هذه الانجازات التي تحققت ضمن مسار البناء الوطني وفي وقت زمني وجيز وفق جدول زمني مدروس بعناية من شأنها، دون شك، أن تمكن الشعب من تحقيق آماله وتطلعاته تدريجيا بما ينعكس على حياته اليومية إيجابا وبما يفضح مرة أخرى نوايا دعاة التيئيس ومن يواليهم ويقف من ورائهم، مثلما يكشف عن مآربهم الحقيقية ومحاولاتهم اليائسة والمتكررة لاستهداف مقومات الدولة وأسسها.

وفي هذا الصدد شددت المجلة على أن "هذه المحاولات تواجهها مؤسسات الدولة بقوة وحزم وصرامة" وقد أحبطت بعضها في المهد وكشفت عن خيوط بعضها، مصممة في ذلك على أن تسلك النهج الذي خطه شهداؤنا الأبرار بدمائهم الزكية وهو نهج سيجعل بلادنا رغم كيد الكائدين دولة قوية مهابة الجانب متمسكة بمبادئها سيما عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و إقامة علاقات تعاون مع الغير.

ولفتت الافتتاحية إلى أن كل هذا يحدث في وقت يتجه فيه المخزن المغربي إلى تصعيد أعماله العدائية اتجاه بلادنا، واعتبرت أنه بتحالفه مع كيان غاصب وتمديد تعاونه معه ليشمل الجانب العسكري والأمني يثبت المخزن المغربي هذه المرة وبما لا يدع مجالا للشك أنه "ماض في آخر فصل من فصول الخيانة والتآمر على القضية الفلسطينية" بغرض تصفيتها خدمة للصهيونية، وكتبت في هذا الشأن" جار السوء لم يبع القضية فسحب بل بلغت به العمالة حد إتاحة المجال للكيان لوضع موطئ قدم له بمنطقة ظلت وإلى وقت قريب عصية ومحرمة عليه".

وبهذا فقد بات من الواضح أن المخزن الذي يحاول أن يظهر أمام المجتمع الدولي بمظهر الدولة المسالمة التي لا تكن العداء للكيان الصهيوني رغم اغتصابه للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واحتلاله لأراضي دول عربية بل وضمها مقابل أن يغض الطرف عن احتلاله للأراضي الصحراوية وتشريد شعبها وسلب خيراتها وإتاحة المجال أمام شركات أجنبية لنهب مقدرات الشعب الصحراوي، ومحاولة فرض سياسة الأمر الواقع بتجاهل قرارات الشرعية الدولية التي تصب جميعها لصالح تقرير مصير الشعب الصحراوي.

ومن كل ما سبق ذكره حذرت افتتاحية مجلة الجيش بأن الظرف الذي تمر به منطقتنا يستدعي كما أكده رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي " تعزيز أواصر وحدتنا الوطنية والعمل على إبراز ما يجمعنا والابتعاد عما يفرقنا واستعادة الثقة في قدراتنا و إمكانياتنا وكل ذلك من أجل الحفاظ على وديعة الشهداء الأبرار والمساهمة الفاعلة في بناء الجزائر الجديدة".

وختمت الافتتاحية بالتأكيد على أن الحرب المعلنة والأخرى الخفية التي تشن ضد بلادنا والتكالب الشرس عليها باستخدام ما أصبح يعرف بحروب الجيل الجديد " سيكون مآلها الفشل الذريع أمام وعي الشعب بحساسية المرحلة وقدرة بلادنا شعبا وجيشا على مواجهة التحديات ودحر كل محاولة للمساس بأمنها و استقرارها".

وأضافت أن السنة الجديدة ستكون فيها الجزائر أكثر قوة ووحدة في مواجهة كل من يحاول إلحاق الأذى بالشعب والمساس بالدولة، وسيبقى الجيش الوطني الشعبي كما عودنا في خدمة الجزائر وشعبها لا يتأثر بالشائعات ولا يأبه بالأكاذيب، عصيا على الأعداء والخونة ووفيا لمبادئ نوفمبر ومخلصا لأمانة الشهداء البررة.

إلياس -ب

الشروق

الأحزاب تستبق تنصيب ولاة الجمهورية لرؤساء البلديات

إشهار المُتوجّين لقطع الطريق أمام الطامعين في منصب "الميرا"!

أسماء بهلولي

شرع المنتخبون الجدد لمحليات 27 نوفمبر الفارط في ترسيم نتائج التحالفات على المستوى البلدي والولائي والإشهار بها، عبر نشر القوائم على جدران البلديات، لسد الباب أمام ما وصفوه بمناورات اللحظات الأخيرة التي تطيح بأسماء وترفع أخرى. ويأتي هذا بالتزامن مع شروع المحاكم الإدارية في الرد على طعون الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة.

تلقت الأحزاب السياسية والقوائم الحرة ردودا سلبية من المحاكم الإدارية التي رفضت أغلب الطعون التي تقدم بها هؤلاء فيما يتعلق بنتائج المحليات الماضية، بحجة عدم التأسيس، وكونها أيضا لا تتضمن الشروط المنصوص عليها قانونا، فيما يخص مسألة تقديم الطعون والاعتراضات، في حين لجأ البعض منها إلى مجلس الدولة لمواصلة النقض رغبة في كسب مقاعد جديدة قبل نهاية الوقت الإضافي.

وبهذا الصدد، أكد رئيس الكتلة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، سيد أحمد تمامري، أن أغلب الطعون التي أودعها الأفلان، والتي قاربت 300 طعن، تم رفضها من قبل المحاكم الإدارية بحجة عدم التأسيس.

وأشار في تصريح لـ"الشروق" أن قرارات القضاء لم تؤثر على الحزب الذي لا يزال يحتل المرتبة الأولى وطنيا من حيث عدد المقاعد البلدية والولائية المحصل عليها في هذه الانتخابات.

وبالنسبة للمجالس التي تحصل فيها الأفلان على نسبة 35 بالمائة لوحده، وهي النتيجة التي كانت محل نقاش وجدل بين الطبقة السياسية على خلفية طريقة احتساب المقاعد وتعيين رئيس البلدية، قال تمامري إن المسألة لم يتم الفصل فيها ولا تزال تراوح مكانها في انتظار البت فيها قريبا.

ونفى المتحدث تلقي الحزب لأي تعليمة تتعلق بهذه القضية، قائلا: "المجالس التي تحصلت على هذه النسبة حاليا تجرى فيها مشاورات بخصوص إمكانية عقد تحالفات، وفي حال خسرت المقاعد لا يمكن تغيير أي شيء، لأن القانون واضح".

يأتي هذا بالتزامن مع شروع عدة منتخبين في الإعلان عن نتائج التحالفات من خلال الإشهار بالمجالس الجديدة لسد الطريق - حسبهم - أمام المزايدات التي بإمكانها تغيير المعادلة في أي لحظة، خاصة بعد الحديث عن شراء الذمم والمتاجرة بأصوات الناخبين، وذلك في انتظار تنصيب ولاة الجمهورية لرؤساء البلديات الجدد.

للإشارة، فإن المادة 64 من قانون البلدية تنص على أن الوالي يستدعي المنتخبين قصد تنصيب المجلس الشعبي البلدي خلال الثمانية 8 أيام التي تلي إعلان النتائج النهائية للانتخابات، ويتم انتخاب رئيس البلدية استنادا إلى المادة 65 من قانون البلدية حسب طبيعة النتائج التي أسفرت عليها الانتخابات وتركيبة المجلس البلدي.

وينص القانون في الحالة الأولى على أن "يقدم المترشح للانتخاب لرئاسة المجلس الشعبي البلدي من القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، وفي حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، يمكن للقائمتين الحائزتين على 35 بالمائة على الأقل من المقاعد تقديم مرشح".

محكمة

اختطاف رئيس السلطة الولائية المستقلة للانتخابات السابق
تأجيل الفصل في القضية

صفي. ن

قرر أمس رئيس الجلسة بمحكمة الجنح فلاوسن بوهران، تأجيل محاكمة المتورط في محاولة الاختطاف التي تعرض لها الأستاذ الجامعي والمحامي (بن داود. ع) في فترة ترأسه السلطة الولائية المستقلة للانتخابات بوهران إلى 21 من الشهر الجاري وذالك لتخلف الممثل القانوني للولاية عن حضور الجلسة، مع إصرار المتهم على تنصيب محامي من خارج الولاية للدفاع عنه بالتهم المتابع بها والمتعلقة بالتزوير واستعمال المزور لمحررات رسمية وانتحال صفة الغير ومحاولة الاختطاف، حيث أن القضية تعود إلى 28 من فبراير 2021 حيث أودع الضحية بصفته كان يشغل المنصب المذكور أعلاه. لشكوى لدى المصـ ح الأمنية، مفادها تعرضه لمحاولة اختطاف من قبل المتهم الماثل في قضية الحال، والذي تبين من خلال التحري، أنه تقدم من مقر السلطة الكائن مقرها بالصديقية طالبا منه مرافقته مقدما نفسه على أنه عنصر من الدرك الوطني، وأنه لا يود اقتياده إلى مقر الدرك مقيدا نظرا لمكانته ومنصبه الحساس، لإبعاد الشبهات والأنظار عن الجو الإعلامي وغيره. ومبررا له سبب التوقيف مرده لصدور حكم قضائي في حقه متمثل في متابعته بـ 5 سنوات حبسا غيابيا لقضية ما.. حينها حسب التحري دفع الضحية بالتوجه للمجموعة الإقليمية لدرك الوطني للاستفسار عن الأمر، رافضا الخضوع لطلبه لشكوك راودته ولتأكده من مساره الصحيح سواء المهني أو الشخصي، ليتضح له أن لا يوجد أي صدور بالبحث عنه وأن المتهم سبق مهاتفته للكاتبة الخاصة بالمحامي وتردد على مسكنه العائلي بحي "المقري" (سانت أوجان) وكان قاضي التحقيق لدى محكمة فلاوسن بوهران، قد أودع المتورط في قضية المحامي ورئيس السلطة المستقلة للانتخابات السابق، بتهمة انتحال صفة دركي والتزوير والسرقة.

ولم تكيف التهمة الموجهة للمتورط في قضايا نصب ضد بعض المحامين كذلك على أساس محاولة اختطاف تبعا لشكوى أودعها الأستاذ حيث تم سماع جميع الأطرف وأخذ أقوالهم، ويتعلق الأمر بضحايا منهم محاميون وثلاث كاتبات وصاحبة روضة أطفال، استهدفهم المتورط في السرقة وهذا بانتحال صفة دركي، وقد حضر ممثلون للدفاع عن الضحية من كل من مجالس قضاء وهران ومعسكر وتلمسان. .

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

استدعاء الهيئة الن

نحو تجاوز الآجال للتجديد النصفي في مجلس الأمة

• ترقب مرسوم يضبط حصة 10 ولايات جديدة

من المرتقب تأجيل انتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة إلى العام القادم، بالنظر إلى تأخر التصديق على النتائج النهائية للانتخابات المحلية وعدم الحسم في عدد المناصب المقرر إضافتها لـ، بعد استحداث 10 ولايات جديدة.

تأجيل مرتقب لانتخابات التجديد النه

ص: "الخبر"

• أشارت مصادر سياسية لـ"الخبر" أنه تطبيقا لأحكام قانون الانتخابات الذي ينص في مادته 219 على استدعاء الهيئة الناخبة خمسة وأربعين يوما قبل تاريخ الاقتراع، سيصعب تنظيم الاقتراع في أواخر العام، مما يوجب إجراء انتخابات التجديد النصفي إلى جانفي أو فيفري المقبلين.

وبالتالي تأخير تنصيب المجلس الجديد في عملية تتضمن انتخابات (أو تزكية) رئيس جديد للهيئة واحتمال الذهاب إلى المحكمة الدستورية من قبل المرشحين للطعن في النتائج. وأشارت مصادر من مجلس الأمة، أن تأخر إجراء انتخابات التجديد النصفي لفترة شهر، لن يؤثر على سير المؤسسة التشريعية، في ظل وجود أسباب موضوعية، ومنها اقتران موعد إجراء الانتخابات المحلية المقرر أن تنبثق منها أسماء المرشحين لعضوية الغرفة الثانية للبرلمان وعدم جاهزية سلطة الانتخابات.

وحسب مصادرنا تعمل الحكومة حاليا على مرسوم يضبط حصة الولايات العشر المستحدثة وفق التقسيم الإداري الجديد، وسط غموض بخصوص عدد المقاعد الواجب تخصيصها للولايات الجديدة، أي 20 مقعدا، أو يتم الاكتفاء بـ10 فقط والتي يقتضي زيادة عدد أعضاء كتلة الثلث الرئاسي. وأشارت مصادر حزبية من جهة أخرى، إلى ظهور مأزق في عدالة التمثيل بين الولايات والذي تلخصه ولاية ورقلة التي لم تعد تملك فعليا منتخبين عنها في مجلس الأمة، حيث أن العضوين الحاليين (تعود أصولهم إلى تقرت التي تمت ترقيتها إلى ولاية جديدة)، وإذا تم منح ولاية تقرت مقعدين، فإنها ستصبح ممثلة بثلاثة أعضاء (تنتهي عهدة واحدة من الممثلين الحاليين أواخر العام)، فيما ستكون ورقلة ممثلة بعضو واحد فقط، وتورد مصادرنا أن ولايات أخرى في الجنوب تواجه وضعا مماثلا. وتشكل عملية التجديد النصفي لمجلس الأمة وجع رأس للسلطات والأحزاب بسبب التعقيدات التي تطرحها، وخصوصا ضبابية الصورة حول المجلس الجديد، في ظل فشل كثير من الأسماء التي تمت المراهنة عليها في الانتخابات التمهيدية (انتخابات المجالس البلدية والولائية) في الفوز بمقاعد، وضيق الوقت لإجراء الاختيار والحملة الانتخابية وصعوبة التوافق بين الكتل على أسماء تنافسية عقّدها وصول جيل جديد من المنتخبين عديمي الخبرة في السياسة للساحة، والذين تحركهم نزعة البحث عن مناصب شغل وبلوغ ترقيات اجتماعية ومالية في وقت قصير.

ومن شأن عدم احترام العرف عند التجديد النصفي، منح الأحزاب مهلة للعمل على إنضاج تفاهمات وتوافقات على الأسماء المرشحة لمجلس الأمة، وهي تفاهمات ومقايضات مرتبطة جزئيا بانتخابات المجالس البلدية والولائية.

وتطرح في عملية التجديد الجارية قضايا جانبية تتعلق بوضع عدد من الأعضاء الحاليين الذين يوجدون في حالة تناف مع تحديد العهدات النيابية تطبيقا لأحكام الدستور الجديد وقانون الانتخابات الذي كرس قاعدة تطبيق القاعدة بأثر رجعي. وبحسب مصادرنا، فإن عدة أعضاء في المجلس منهم منتخبون سابقون ومعينون، ينطبق عليهم المانع الدستوري والذي استخدم لإلغاء تعيين عضو سابق في المجلس من جديد هذا العام "محمد بوذينة". وتتشكل كتلة الثلث الرئاسي الحالية من قائمة من الأعضاء الذين أمضوا سنوات في المجلس تصل للبعض منهم حوالي عشرين عاما تنتهي عهدة مجموعة صغيرة منهم أواخر العام الجاري، ولا زالوا يطمحون للاستمرار لسنوات أخرى فيما تنتظر أسماء أخرى دورها في الترقية.

ف. ج

بعد أسبوع من محليات 27 نوفمبر

الأحزاب التقليدية تخوض معارك للتكيف مع التحولات

• تظهر المواقف الصادرة عن قيادات أغلب الأحزاب المشاركة في الانتخابات المحلية، حالة رضا واضحة بالنتائج المحققة، واغتباطا بالرصيد المحقق من المقاعد، فهي تعزز موقعها في الساحة وتكرس خريطة وضع جديد في المؤسسات المنتخبة وتغيب في عديد القوى الحركات المعارضة فيها.

وتحدثت هذه القيادات في تصريحاتها وبياناتها بنغمة المنتصر، بشكل يوحي أن لا منهزم في هذه الانتخابات، وبأن كل طرف وجد ضالته فيها، مع قاسم مشترك بينها يتعلق بعدم الاعتراف بأي اختلالات أو نقائص عبر تحميل سلطة الانتخابات والنظام الانتخابي، المسؤولية عن عدم تحقيق نتيجة أفضل مكرسة مرة أخرى حالة الإنكار التي تعاني منها النخب السياسية المديرة للأحزاب.

وفي الواقع عززت النتائج المحققة موقف قيادات حزبية، منها ما هي على أبواب مغادرة مناصبها بانتهاء عهدتها (قيادة الأفالان الحالية) أو تقترب منها نهايتها، مثل عبد الرزاق مقري في حركة مجتمع السلم (ماي 2023) وعبد القادر بن قرينة في حركة البناء الوطني (مارس 2023)، كما عززت أيضا موقع الأمين الوطني للتجمع الوطني الديمقراطي، الطيب زيتوني، الذي انتخب قبل عام ونصف، وحصل على ورقة بيضاء لمواصلة بناء الأرندي بعيدا عن تركة أحمد أويحيى المغيب قسرا، وسيكون المنتخبون الجدد للحزب قاعدته الأساسية، مثله مثل رئيس جبهة المستقبل عبد العزيز بلعيد، كما تعزز مواقع قادة أحزاب حديثة العهد مثل صوت الشعب وجبهة الجزائر الجديدة التي حققت نتيجة معتبرة.

ومن المنتظر أن تكرس النتائج النهائية للانتخابات، وخصوصا الجزء المتعلق بالمعطيات الرقمية، حصانة القيادات الحزبية التي هيمنت على الانتخابات المحلية في وجه معارضيها، إذ من المرتقب أن تضمن النتائج النهائية زيادة في الكتلة الناخبة المؤيدة لهذه الأحزاب مقارنة بالنتائج الكارثية للتشريعيات، والتي شهدت تراجعا غير مسبوق لرصيد هذه الأحزاب، في ظل ظاهرة الامتناع التي شهدتها. علما أن نسبة المشاركة سجلت زيادة مقارنة بتلك التي سجلت في عمليات التصويت السابقة.

ورغم اختلاف طبيعة الانتخابات المحلية عن التشريعية والرئاسية، بالنظر إلى طغيان حسابات أخرى فوق سياسية على خيار الناخبين، ستعمل القيادات الحزبية على تثمين النتائج وضمها لرصيدها الشخصي خدمة لأجندتها الخاصة، سواء الراغبة في التمديد أو تلك التي تضع الرئاسيات المقبلة هدفا لها. وباستثناء استمرار صعود الأحرار الذين يخطط تيار فيهم للتحول لحزب سياسي، كرست هذه الانتخابات قدرة الأحزاب على التكيف من التحولات العميقة في المجتمع واستغلال وى المطالبة بالتغيير التي اختارت المضي في سياسة الكرسي الشاغر في انتظار قدر

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

الأحرار يطمحون لرئاسة 30٪ من المجالس التي نالوا فيها الأغلبية النسبية

التحالفات على البرامج لا على المناصب

أكد أستاذ القانون الدستوري، بجامعة سطيف، نصر الدين معمري، في تصريح لـ"المساء"، أن التحالفات المحلية بين الأحزاب والقوائم الحرة، ينبغي أن تكون على البرامج وليس على المناصب، فيما أشار منسق كتلة الأحرار يزيد بن حمودة، إلى أن التحالف المحلي لا يتعلق بالبرامج الحزبية، بل بالبرامج المحلية، مشيرا إلى أن الأحرار أحرزوا على 30 ٪ من البلديات التي فازوا فيها بالأغلبية النسبية، عبر آلية التحالف.

شريفة عابد

أوضح الأستاذ نصر الدين معمري، في إتصال مع "المساء" أن التحالفات التي ستجري بين القوائم الحرة والأحزاب السياسية، يجب أن تكون على البرامج وليس على المناصب، كأن يجري التوافق بين التشكيلات على أولويات التنمية المحلية واحتياجات المواطن، مشيرا في هذا الصدد إلى أن المتعارف عليه في هذا السياق، هو أن برنامج القائمة صاحبة الأغلبية النسبية هي التي تطبق وبعدها تأتي برامج القوائم الأخرى، حسب ميزانية البلدية والأمور المستعجلة والحيوية.

وأضاف، أن تقسيم المناصب في البلديات التي تخضع للتحالفات، عادة ما تتم بالتوافق، كأن تمنح رئاسة المجلس لحزب معين والعضوية بالمكتب التنفيذي للحزب الذي يليه في الترتيب، ثم رئاسة اللجان البلدية إلى تشكيلات أخرى حسب قوتها التمثيلية. وعلى هذا الأساس تكون أولوية تمرير البرامج، وفقا لأستاذ القانون الدستوري، حسب أولويات كل منطقة وخصوصياتها، بعد موافقة أعضاء المجلس عليها في مداولات ثم التصويت على كل برنامج بعد المداولات.

من جانبه، قال منسق كتلة الأحرار، يزيد بن حمودة، في تصريح لـ"المساء"، إن البرامج لا تطرح مشكل في التحالفات، لأنها تتعلق بالتنمية المحلية وبتحسين ظروف معيشة الساكنة، كالإنارة العمومية والتربية والصحة والنقل وإنجاز الأسواق وغيرها.. أما البرامج الاستثمارية الكبرى كالمصانع والمشاريع ذات البعد الوطني المتواجدة بإقليم البلدية، فهي تابعة للقطاعات الوزارية ويتم تسيرها مركزيا وليس محليا.

وردا على سؤال "المساء" حول عدد البلديات التي أحرز عليها الأحرار بإبرام التحالفات في المجالس التي تحصل فيها على الأغلبية النسبية، أكد بن حمودة أنها في حدود 30٪، منها مثلا 7 بلديات بولاية جيجل من ضمن 30 بلدية، لافتا بالمناسبة إلى أن المعيار الأول للأحرار في إبرام التحالفات هو التعاون مع التيار الوطني من أجل خدمة الصالح العام ومصالح المواطن. تجدر الإشارة، إلى أن القوائم الحرة تحصلت على 4430 مقعد في المجالس الشعبية البلدية، مكنتها من رئاسة 91 بلدية بعد حصولها على الأغلبية المطلقة، مقابل 344 مقعد بالمجالس البلدية التي حازت فيها على الأغلبية النسبية، وهي المعنية بالتحالفات لتولي رئاسة المجلس.

كما تحصلت القوائم الحرة على 443 مقعد بالمجالس الشعبية الولائية عبر 10 ولاية، وهي أيضا مطروحة للتحالف مع الأحزاب الأخرى، حسب كل حالة.

التشكيلات الفائزة في الانتخابات أنظارها باتجاه منصب "المير"

الشروع في تنصيب المجالس في انتظار معرفة هوية الرؤساء الجدد

ص. لمين

شرعت مصالح الولايات ممثلة في مدراء الادارة المحلية ومدراء التنظيم والشؤون العامة والأمناء العامين ورؤساء الدوائر في تنصيب المجالس البلدية التي انبثقت عن الانتخابات المحلية التي جرت أطوارها في 27 نوفمبر 2021 وذلك تطبيقا لقانون البلدية الذي يشير إلى أن الولاة يستدعون المنتخبين قصد تنصيب المجلس الشعبي البلدي، على أن يتم بعدها انتخاب رئيس البلدية استنادا إلى قانون البلدية حسب طبيعة النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات وتركيبة المجلس البلدي. هذا وعرفت العديد من المجالس البلدية عبر الوطن تجاذبات بين المنتخبين الجدد الذين أحرزوا المقاعد البلدية وذلك على خلفية منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي ومن ورائها مناصب المندوبين ومناصب النواب ورؤساء اللجان وذلك راجع إلى أن نتائج الانتخابات كانت متقاربة في عدد معتبر من البلديات وهو ما فتح شهية التشكيلات الفائزة للاستحواذ على منصب ''المير''. كما خاض المنتخبون في قانون البلدية من خلال تفسير بنوده على حسب كل وضعية، وهو الأمر الذي أبقى الغموض في هذه البلديات بخصوص طريقة انتخاب رؤساء البلديات. هذا وتشير مصادر متابعة إلى أن العملية ككل فجرت العديد من المجالس المنتخبة مع بداية العهدة الانتخابية الجديدة وذلك على خلفية التصادم الذي دخل فيه المنتخبون الجدد حتى قبل التنصيب الرسمي للمجالس. وأفرزت النتائج الأولية للانتخابات المحلية طبعة نوفمبر 2021 ''كوكتال'' انتخابي مختلط في العديد من البلديات دون أغلبية، الأمر الذي كرس التحالفات من أجل الاستحواذ على منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي والذي أضحى يسيل لعاب جميع التكتلات الحزبية والحرة، خاصة وأن صوت انتخابي واحد كفيل بتكريس الفوز وإحراز منصب ''المير''، لكون النتائج الأولية جاءت متقاربة وغير متباعدة في العديد من البلديات. وبخصوص انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي يشير القانون إلى أن أعضاء المجلس الشعبي البلدي يجتمعون مرة أخرى تحت رئاسة المنتخب الأكبر سنا من أجل انتخاب رئيس المجلس ويتم تشكيل مكتب مؤقت للإشراف على انتخاب الرئيس، يتشكل هذا المكتب من المنتخب الأكبر سنا إلى جانب المنتخبين الأصغر سنا، على أن يكونوا غير مترشحين لرئاسة المجلس ويستقبل المكتب المؤقت الترشيحات لانتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي وإعداد قائمة بالمترشحين . وحدد القانون العديد من الحالات، حيث إنه في حالة فوز تشكيلة سياسية بأغلبية المقاعد في البلدية يتم تقديم المترشح للانتخاب كرئيس للمجلس الشعبي البلدي من القائمة الفائزة بالأغلبية. وبالنسبة لحالات أخرى، فإنه في حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة والتي تمثل 50 بالمائة + مقعد واحد، فإنه يمكن للقائمتين الحائزتين على نسبة 35 بالمائة على الأقل من المقاعد أن تتقدم بمرشحها لرئاسة المجلس. وفي حالة عدم حصول أي مترشح على الأغلبية المطلقة، يتم إجراء دور ثان بين المتحصلين على المركزين الأول والثاني، وفي حال تساوي عدد الأصوات بين مرشحي الدور الثاني يعلن فائزا برئاسة المجلس الشعبي البلدي المترشح الأكبر سنا، كما أنه في حالة عدم حصول أي قائمتين على نسبة 35 بالمائة من المقاعد، يمكن لجميع القوائم تقديم مرشح عنها وعلى أساس ذلك يتم إجراء انتخاب سري. هذا وبعد الشروع في تنصيب المجالس البلدية عبر الوطن تبقى الانظار متوجهة فيما بعد الى منصب ''المير'' في ظل بروز موجة التحالفات والتكتلات بين ''زمر'' التشكيلات الفائزة بالمقاعد البلدية.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

DURES TRACTATIONS EN PRÉVISION DES ÉLECTIONS DES PRÉSIDENTS D'APC

DES PARTIS DANS LE FLOU

DES formations politiques déplorent « un vide juridique » concernant certains cas prévalant dans plusieurs communes…

MOHAMED BOUFATAH

Les alliances contractées pour constituer des exécutifs locaux de plus en plus serrées. Elle dépendent beaucoup plus de l'intérêt purement local que d'une quelconque stratégie partisane. Cela est d'autant plus vrai que les partis en lice ont ouvert leurs listes aux candidats qui ne sont pas issus de leurs rangs. Ainsi en est-il ; aucune discipline partisane ne peut résister aux alliances tous azimuts tissées sur la base de considérations tribales et parfois arrangées, sous l'influence des tenants de l'argent sale. Certains partis se sont élevés pour dénoncer le retour de l'argent sale, utilisé pour contracter des alliances dans le but d'accaparer le pouvoir local. Sur un autre plan, des formations politiques déplorent « un vide juridique » concernant certains cas prévalant dans plusieurs communes où si aucune liste n'a réussi à obtenir la majorité absolue, en revanche une seule liste a remporté la majorité relative de 35 % de sièges. Ce genre de cas n'est prévu par aucune disposition du Code communal. Par conséquent, les élus attendent des instructions du ministère de l'Intérieur ou de l'Anie pour lever toute ambiguïté dans la législation. Il est à noter que le sort de plus de 1000 communes, sans majorité absolue, n'est pas encore connu. À ce propos, le chargé de communication du RND, Safi Laârabi a indiqué, hier, qu'à ce stade son parti n'est sûr de rien. « Bien que les tractations et les alliances soient quasiment scellées, le RND ne peut pas prévoir le nombre d'APC parmi les 331 communes où il avait obtenu la majorité relative des sièges qu'il pourrait administrer avant l'installation définitive des assemblées locales et l'élection des P/APC en raison du fait que les alliés peuvent bien changer d'avis en cours de route.» À titre de rappel, le RND a le contrôle de 58 communes, à travers 27 wilayas où il a obtenu la majorité absolue, tandis qu'il a glané la majorité relative dans 331 communes, à travers 47 wilayas. Toutefois, le FLN, par la voix de l'un des membres de son bureau politique, prévoit de s'adjuger « au moins 500 communes » à la faveur des alliances. De son côté, le chargé de communication du Front El Moustakbel, Fateh Boutbik a fait état de « la confusion » caractérisant certaines dispositions du Code communal.

Plus de mille communes sont sans majorité

Outre le cas où une seule liste a obtenu une majorité relative, il a fait état « d'absence de précisions par rapport aux conditions d'organisation du deuxième tour ». Pour rappel, ce parti aura le contrôle de 34 communes où il a obtenu la majorité absolue, à travers 34 wilayas, comme il a obtenu la majorité relative dans 228 communes, à travers 44 wilayas. Par ailleurs, l'article 65 modifié du Code communal stipule que « le candidat à l'élection à la présidence de l'APC est présenté parmi la liste ayant obtenu la majorité absolue des sièges. Dans le cas où aucune liste n'a obtenu la majorité absolue des sièges, les 2 listes ayant obtenu plus de 35 % au moins des sièges, peuvent présenter un candidat ». « Dans le cas où aucune des listes n'a obtenu les 35 % au moins des sièges, toutes les listes peuvent présenter chacune un candidat », selon le même article qui ajoute : «Une élection à deux tours est organisée, si au premier tour aucun candidat n'est consacré majoritaire. » « En cas d'égalité des suffrages, est déclaré élu le candidat le plus âgé. » Il est également indiqué que dans les 8 jours qui suivent la proclamation définitive des résultats des élections, les élus sont conviés, par le wali, pour l'installation de l'Assemblée populaire communale. » « Dans les 5 jours qui suivent son installation et sous la présidence du doyen d'âge des élus, l'Assemblée procède à l'élection du président de l'Assemblée populaire communale », est-il stipulé.

M.B.

El Watan

Mercredi 8 décembre 2021

COMMENTAIRE

Dépasser les blocages

Par Djaffar Tamani

Le retour aux urnes a fini par être admis comme un exercice ordinaire et même vital dans un processus de construction d'un système démocratique, la nature politique ayant horreur du vide, lequel n'offre aucune autre perspective que la régression et le chaos. L'extrême défiance vis-à-vis du vote, ayant prévalu le mois dernier, est retombée pour laisser place à un débat sur l'après-élection et la question des tractations entre les nouveaux élus afin de désigner les exécutifs à la tête des assemblées locales. Cette opération n'est pas anodine, en effet, elle est déterminante. Elle est susceptible d'engager la collectivité dans une dynamique de développement, comme elle peut la maintenir dans un statu quo mortifère. L'élection était nécessaire, la désignation d'un exécutif opérationnel est indispensable. Dans un silence institutionnel incompréhensible, les joutes post-électorales sont en train de traîner en longueur, agitant le spectre du blocage dans de nombreuses assemblées locales avant même l'entrée en fonction des nouvelles équipes élues. Dans certaines localités, des actions de protestation inédites sont organisées pour dénoncer des tractations qui iraient à l'encontre des suffrages exprimés le jour du vote. Des situations intenables qui ne sont pas loin de neutraliser la valeur d'une élection et d'ajourner les réponses à donner aux attentes des citoyens. Les autorités sont naturellement tenues pour responsables de ces errements pouvant entacher la vie institutionnelle au niveau névralgique des collectivités locales. Il est en effet paradoxal de mettre en œuvre un dispositif juridique criminalisant la fermeture des sièges des institutions et de valider dans le même temps un amendement du code communal qui ouvre la voie au blocage prématuré des APC. L'ornière est si prononcée que le très réservé ex-parti unique appelle à *«accélérer la promulgation d'une note expliquant la question des alliances au sein des APC et des APW, et ce, afin d'éliminer définitivement la corruption du processus électoral»*. La référence de ce parti à un fléau dont il fut l'artisan attitré est une raison de plus pour évacuer cette accusation injustement et trop régulièrement opposée aux élus et, plus généralement, aux politiques. La délinquance et les velléités corruptrices sont uniformément réparties dans la société et il n'est pas possible d'en accabler les seuls prétendants aux postes électifs ou de responsabilité. Le déficit politique, les archaïsmes et les travers sociaux ne sont propulsés dans les instances élues que lorsqu'ils ont longtemps prospéré dans le milieu social. Et il est vain de condamner le faible potentiel sorti des urnes quand on a déployé toutes ses énergies pour bloquer le processus électoral en lieu et place de s'y engager ou d'en parrainer les meilleures ressources de la société. La reconstruction politique ne se limitera pas à compter les défaillances et les errements du «système» qui proclame, par ailleurs, les limites sinon l'obsolescence de ses logiciels de gestion, mais consistera à dépasser ses propres blocages, à revitaliser les structures et organisations devant porter le projet d'une alternative moderne et démocratique.

Le Soir D'ALGERIE

PRÉSIDENCE DES ASSEMBLÉES COMMUNALES

Le FLN veut «tripler» son score

Assuré de présider aux destinées de 123 communes où il a obtenu une majorité absolue à l'issue des élections locales du 27 novembre dernier, le parti du Front de libération nationale compte tripler cette prouesse à la faveur des alliances en cours avec d'autres partis et des listes indépendantes.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Ayant arraché une majorité relative au niveau de pas moins de 522 communes du pays, la direction du vieux Front ferait tout pour s'accaparer la présidence du maximum de ces municipalités à la faveur d'alliances obligatoires à contracter avec d'autres listes partisanes ou indépendantes, surtout dans les cas des communes où il est en course avec une autre liste pour avoir obtenu, chacune, le minimum de 35% des voix exprimées dans ladite circonscription électorale.

Rachid Assas, membre de la direction du parti, avoue toute la «difficulté» des tractations en vue de contracter des alliances, surtout, précise-t-il, que le soin est laissé aux «structures locales du parti à l'effet de mener ces négociations en tenant compte, bien entendu, des intérêts partisans qui doivent aller de pair avec ceux des citoyens et tenant compte des spécificités de chaque commune et wilaya». «Pour le moment, nous n'avons aucune idée sur l'étendue de ces alliances et il faudra attendre le jour de l'installation des nouvelles assemblées pour vérifier ces alliances si elles sont effectives ou pas», déclare notre interlocuteur, comme pour avouer indirectement le peu d'emprise de la direction nationale sur les structures locales et surtout des militants agissant en «électrons libres», surtout ceux se prévalant des «titres des plus élevés en nombre de voix obtenues». Phénomène dont le FLN n'est pas le seul parti à souffrir. Et à Assas de mettre en avant les «intérêts et les considérations purement personnels» en jeu dans les tractations en cours.

Et pas que cela puisque le secrétaire général du vieux Front avait, à l'occasion de la conférence de presse animée dimanche dernier, dénoncé le «retour en force de l'argent sale» à l'occasion, justement, de ces tractations autour des alliances électorales.

Abou el Fadhl Baâdji était allé jusqu'à réclamer du parquet général qu'il agisse à l'effet de punir les auteurs de ce qu'il a qualifié de «crimes». «Nous avons cru qu'avec la nouvelle loi électorale, la fraude serait un mauvais souvenir mais ne la voilà-t-elle pas revenir par la grande porte», avait affirmé le patron du FLN, montrant du doigt ceux qui, selon lui, «veulent gagner à tout prix, usant de procédés immoraux».

Un «marché» également en vogue concernant la présidence des Assemblées populaires de wilaya, d'autant plus qu'aucune majorité absolue n'a été enregistrée dans les 58 APW du pays. Avec l'avantage pour le FLN qui compte 25 majorités relatives au niveau d'autant d'APW. Ensuite le fait que dans 14 APW, deux ou plus de deux listes se partagent des majorités relatives, ce qui donne lieu à de rudes tractations et pour l'élection des P/APW et pour la constitution des exécutifs de ces assemblées. Ceci sans perdre de vue également les élections portant renouvellement partiel des membres du Conseil de la Nation prévues la fin du mois en cours et que lorgnent bien des esprits.

M. K.